

–(170)–

2 – ومناقصات الاستصناع والسلم.

3 – ومناقصات عقد الإجارة لإنشاء مشروع معين على أن تكون مواد المشروع من الجهة الداعية للمناقصة ومناقصات الاستثمار الشاملة لعقد المضاربة والمزارعة والمساقاة إذ يعلن الداعي عن رغبته في التعاقد مع من يتقدم للشركة معه في الربح.

ولما كان هناك التزام بالتعاقد مع أفضل من يتقدم فإن ذلك يعني إسقاط الخيارات، ونفس خطاب الضمان الابتدائي ينبهنا إلى ارتكازية عدم الفسخ ويستنتج من ذلك أن الخيار موجود للمتابعين ولكن لا يحق له إعمال الخيار إلا أن يكون خطاب الضمان لصالح الآخر. ولا يسمع ادعاء الغبن – باعتبار أن المشتركين هم من أهل الخبرة اللهم إلا – إذا ثبت تحايل في البين.

وعلى أي حال؛ فأهم ما يستدل على صحة عقد المناقصة به هو العمومات الشرعية من قبيل قوله تعالى [أوفوا بالعقود](1) و[إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ](2) بعد وضوح المصادقية العرفية لها، ويشبهها الدكتور المصري بعقد المسابقة إلا أن هناك بعض الشبهات والعقبات والاشكالات ذكرها الباحثان كل على طريقته الخاصة ونحن نذكرها جملة مع الردود المطروحة.

1 – أشكال الغرر:

ربما تصور البعض حصول غرر وجهالة في البين أما من جهة التأجيل المفترض أو من

---

1 – المائدة: 1.

2 – النساء: 29